الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

12 **يناير** 2022

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 5 |

# رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى المملكة

المصدر: جريدة واس الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2319896

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مقر الهيئة بالرياض, سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى المملكة فو فيت دونق.
وجرى خلال الاستقبال طرح الموضوعات المتعلقة بمجالات حقوق الإنسان وسبل تعزيزها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# مجلس الوزراء : الموافقة على انضمام المملكة لتحالف "المحيطات" .. وتعديل مواد تنظيم وزارة الرياضة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/769005

-يجدد ترحيب المملكة بمبادرة الحوار السودانية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة
-الموافقة على تعديل المادة 7 من الاتفاقية الإطارية لتأسيس التحالف الدولي للطاقة الشمسية
-تحويل المركز الوطني للنخيل والتمور التابع لاتحاد الغرف التجارية السعودية، إلى مركز يرتبط تنظيمياً بوزير البيئة والمياه والزراعة.

عقد مجلس الوزراء جلسته، اليوم، ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

واطّلع مجلس الوزراء خلال الجلسة على فحوى اللقاءات والمحادثات التي جرت خلال الأسبوع، لتطوير العلاقات ومد جسور التعاون وتنميته مع عددٍ من دول العالم في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة وجهود تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن المجلس استعرض عدداً من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً ترحيب المملكة بمبادرة الحوار السودانية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، ودعمها كل ما من شأنه وحدة وصون الأمن والاستقرار والنماء في جمهورية السودان الشقيقة.

وتطرق مجلس الوزراء، إلى ما توليه المملكة من حرصٍ على تحقيق الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية، ورفع المعاناة الإنسانية عن شعبها الشقيق، وما يبذله تحالف دعم الشرعية في اليمن في هذا السياق من جهود لدرء التهديد عن المنطقة، وتأمين حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية، مع استمرار انتهاكات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران للقانون الدولي الإنساني والقوانين المتعلقة بالبحار.

# كاتبةٌ سعودية: التشهير بالمتحرشين خطوةٌ رائعة لعقاب الجاني الحقيقي

## قالت: البعض كان يلوم المرأة الضحية ويعتبرها سبب الإغواء

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م
https://sabq.org/hkxZPm

أيمن حسن - الرياض

5

---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

تؤكد الكاتبة الصحفية هيلة المشوح، أن تطبيق عقوبة التشهير بأحد المتحرشين خطوةٌ رائعة لعقاب الجاني الحقيقي وردع المتحرش؛ لتنتهي سنوات كان البعض يُلقي فيها اللوم على المرأة الضحية، ومؤشرًا على بيئة أكثر أمانًا وراحة للمواطن والمقيم، وتشييد منظومة قضائية تسعى لضمان حياة كريمة ومتميزة لكل من يقطن هذا الوطن.

التشهير بالمتحرشين خطوة رائعة

وفي مقالها "التشهير بالمتحرشين!" بصحيفة "عكاظ"، تقول "المشوح": "في خطوة رائعة هي الأولى من نوعها في المملكة، تم هذا الأسبوع تطبيق عقوبة التشهير بأحد المتحرشين وفق حكم صادر من المحكمة الجزائية في المدينة المنورة، ويُعد هذا الحكم بداية التطبيق الفعلي للعقوبات المندرجة تحت نظام مكافحة التحرش الذي صدر فيه المرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 96) وتاريخ31/ 5/ 2018م، ويهدف إلى الحيلولة دون وقوع جريمة التحرش وحماية المجني عليهم في هذه الجرائم صغارًا وكبارًا، نساءً ورجالًا، وصيانة الخصوصية والكرامة والحريات الشخصية التي كفلتها الشريعة الإسلامية والأنظمة المَرْعِيَّة التي تتوافق وكرامة الإنسان."

كنا نلوم المرأة الضحية

وبألم ترصد "المشوح" ما كان يحدث في الماضي، وتقول: "بالأمس القريب كان وعاظ المنابر الصحوية يجرون الآهات حسرة على حالات الإغواء التي تتسبب فيها النساء ويقع فريستها الرجال؛ في التفاف بغيضٍ ومسوغاتٍ فجة ترمي بثقل التحرش بأكمله على المرأة التي هي حجر الزاوية لكل ذنب وعقوبة، وبداية الطريق إلى أي انحراف سلوكي تتكبده.. وقد كتبتُ في عام ٢٠١٦ مقالًا تحت عنوان (التحرش المسكوت عنه)، وسردتُ فيه بعض القصص الصادمة للتحرش، والتي كان المُلام الأول فيها المرأة من قِبَل أولئك الوعاظ؛ حتى جاء اليوم الذي سُنَّت فيه الأنظمة الفاعلة تباعًا لتجريم المتحرّش وحماية المتحرَّش به دون مبررات واهية؛ حيث نشرت النيابة العامة آلية تطبيق النظام وفق الأمر السامي الكريم بمعايير وعقوبات لا تقبل التأويل أو اللغط، فالنظام قائم على معاقبة الجاني (المتحرش) قولًا أو فعلًا أو إشارة ذات مدلول جنسي، وبالأدلة والإثباتات التي تُدين الجاني وحده."

المنظومة القضائية تعزز الحقوق

وتعلق الكاتبة قائلة: "تشهد المنظومة القضائية في المملكة العربية السعودية تغيرات متسارعة توجت بإقرار نظام الإثبات الذي صدر مؤخرًا، ويعزز حجية الكتابة لإثبات الحقوق دون ترك تقدير حجيتها للقضاة، وبقواعد قانونية محددة يرجع إليها كل القضاة، وهذا النظام من شأنه -بالطبع- تعزيز مبدأ الحياد لدى القاضي واستقرار الأحكام والإسراع في فصل المنازعات، مع تحقق الضمانات العدلية في التعامل مع الأدلة، كما أن نظام الإثبات يهيئ البيئة القانونية الجاذبة لرؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية بتحقيق المعايير الدولية في تطبيق الأنظمة والقوانين وإثبات الحقوق."

بيئة أكثر أمانًا وراحة للمواطن والمقيم

وتُنهي "المشوح" قائلة: "بعد أن حكمت المحكمة الجزائية في المدينة المنورة على مواطن بالسجن لمدة 8 أشهر وتغريمه مبلغ (5000) وتطبيق عقوبة التشهير به بإدراج اسمه في إحدى الصحف المحلية بسبب قيامه بالتحرش بامرأة والتلفظ عليها ومضايقتها؛ فإن هذه الخطوة هي مؤشر لبناء بيئة حقوقية قوية أكثر أمانًا وراحة للمواطن والمقيم، وتشييد منظومة قضائية تسعى لضمان حياة كريمة ومتميزة لكل من يقطن هذا الوطن."

# الوسطية والاعتدال.. الثوابت والمتغيرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1929119

## د. عبدالله الزازان

**الوسطية صفة جامعة تعني الاعتدال والتوازن والسماحة والمعايشة، وهي صفة وطيدة الصلة بخاصية الشمول المتوازن الحافظة من الاندفاع والغلو والتصادم والإفراط أو التفريط..**

بدعوة من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني شاركت مع نخبة من المفكرين الأكاديميين في حلقات نقاش حول مفهوم الوسطية والاعتدال، في محاولة لفتح أفق معرفي على الوسطية في إطار التحديد الاصطلاحي والضبط الشرعي. فقد شكل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أرضاً خصبة للتحاور على قواعد وسطية ومرجعية وطنية مطلقاً مبادراته الحوارية الفاعلة في أجواء حضارية.

وكان مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني قد استن سياسة تتميز بأنها تعتبر المفكر والمثقف شريكاً لا مجرد متلق، ومن هنا كان حرص المركز على إشراك واستقطاب الفئة المفكرة والمثقفة في مشاريعه الحوارية. وقد دارت نقاشات جادة مفيدة وعملية ألقت قدرًا من الضوء على الوسطية من منطلق شرعي واجتماعي وحضاري.

فالوسطية صفة جامعة تعني الاعتدال والتوازن والسماحة والمعايشة، وهي صفة وطيدة الصلة بخاصية الشمول المتوازن الحافظة من الاندفاع والغلو والتصادم والإفراط أو التفريط والذي لم تسلم منها التصورات الفلسفية وكثير من التصورات الدينية التي شوهتها التصورات البشرية بما أضافته إليها، أو أن أنقصته منها، أو أولته تأويلًا خاطئًا ونسبت هذا التأويل الخاطئ إلى الدين. وقد طرحت نقاشات ورؤى حول الوسطية كلٌ أدارها من زاوية اختصاصه العلمي والشرعي والفكري والاجتماعي في محاولة لوضع أساس شرعي وفكري للوسطية من منطلق الثوابت والمتغيرات والواقع. فالوسطية موضوع كبير جدير بالدراسة، فالصياغة التطبيقية لمفهوم الوسطية تاريخيًا وإلى اليوم عرفت جدلًا واختلافًا كبيراً - في تحديد مفهومه ومضمونه - بين كثير من المفكرين الإسلاميين فكلٌ يتناوله حسب اختصاصه، وأصبحت الصياغة العلمية التأسيسية للوسطية موضع جدل أملته اختلاف التخصصات الشرعية أو على وجه الدقة ذهنية الباحث واختصاصه، فمن الباحثين من نظر للوسطية من زاوية فقهية ومنهم من تطرق إليها من ناحية عقدية ومنهم من تناولها تفسيريًا ومنهم من سلك طريق الأصوليين أو الاجتماعيين في تحديد مفهوم الوسطية.

وقد واجهت الوسطية على مر التاريخ إشكالًا في المنهج والصياغة، وكانت من أكبر الإشكاليات التي واجهت التاريخ العلمي والمعرفي والتي لم تقف عند حد المنهج والصياغة بل تعدتها إلى المبدأ، وإن كان ما ورد من تعريفات للوسطية يغلب عليها الطابع الوصفي.

أما من الناحية المصطلحية فقد اختلفت التعريفات تبعًا لاختلاف الاختصاص فقد تقاطعت التعريفات للوسطية بين المتكلمين والمؤرخين وعلماء العقيدة والمدرسة الفقهية وإن كانت الوسطية تنتمي إلى منظومة المفاهيم وليس إلى المصطلحات باعتبار أن المصطلح ذا تعريف محدود غالبًا ما يتفق عليه، في حين أن المفهوم يحمل دلالات متعددة كالاعتدال والتوسط والتوازن والخيار والسماحة والاستقامة وغيرها.

وقد جاءت نصوص القرآن الكريم ناطقة بالوسطية في أكثر من موضع كـ(أمة وسطًا) والتي وضع لها المفسرون أكثر من تفسير (أمة وسطاً) في التصور والاعتقاد لا تغلو في الروحية ولا المادية و(أمة وسطًا) في التفكير والشعور و(أمة وسطًا) في الارتباطات والعلاقات و(أمة وسطًا) خيارًا عدولًا و(أمة وسطًا) عدلًا وانصافًا وتوسطًا واعتدالًا.

يقول المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة: الوسطية في التصور الإسلامي الحق بين باطلين والعدل بين ظلمين والاعتدال بين تطرفين... والموقف العادل المتوازن، الجامع لأطراف الحق والعدل والاعتدال الرافض للغلو - إفراطاً وتفريطاً -، لأن الغلو الذي يتنكب الوسطية هو انحياز من الغلو إلى أحد قطبي الظاهرة ووقوف عند أحدي كفتي الميزان يفتقر إلى توسط الوسطية الإسلامية الجامعة وإلى توازنها وعدلها واعتدالها. فالوسطية الإسلامية الجامعة ليست هي ما يحسبه ويتوهمه العامة من المتعلمين والمثقفين: انعدام الموقف الواضح والمحدد أمام المشكلات والقضايا الشائكة، بل إنها على العكس من ذلك هي الموقف الأصعب الذي لا ينحاز الانحياز السهل إلى أحد القطبين.

ويقول المفكر النمساوي محمد أسد: الأمة الوسط هي التي تحتفظ بالاتزان العادل بين طرفين وتكون واقعية في تقدير طبيعة الإنسان وإمكاناته ورافضة لكل من الانغماس المطلق والزهادة الزائدة في الدنيا. ولذلك من الضرورة المنهجية وضع مفهوم نهائي مرجعي للوسطية حتى لا تضيع الحقيقة بين طرفين متباعدين طرف الغلو أو التطرف أو التشدد أو الإفراط. وما يمكن ملاحظته بعد هذا العرض المنهجي التفكير في إنشاء مركز دراسات يقدم نموذجًا عمليًا للوسطية. أو تخصيص كرسي للوسطية في إحدى الجامعات وتضمين مناهج التعليم الفكر الوسطي. فالسبق الذي أحرزه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في دعوته للحوار حول الوسطية والاعتدال نقلة فكرية نوعية تجدر مساندتها وخاصة من مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث والدراسات في إطار التأسيس الناضج لمنهج الوسطية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# حتى تكون استثمارات التأمينات الاجتماعية متوازنة ومستدامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/11/article_2243491.html

## د. خالد بن عبد الله السويلم

السياسات العامة السعودية وإدارة المالية العامة للدولة أصبحت تعبر عن قيم وضوابط برؤية مستقبلية طموحة رسمها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مهندس رؤية المملكة 2030. ومن نتائج هذا التحول الكبير بناء منظومة استثمار في القطاع العام تعد ركيزة أساسية للقوة المالية للمملكة لمواجهة الالتزامات المستقبلية. ومن أهم الإنجازات في منظومة الاستثمار العام إنشاء أول صندوق سيادي سعودي، الذي أصبح في وقت قصير أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم وأكثرها نشاطا وديناميكية ووضوحا في أهدافه. وكذلك إنشاء صندوق التنمية الوطني من خلال دمج أجهزة الاستثمار في جميع صناديق التنمية الحكومية تحت مظلة واحدة لتصبح في مجموعها قوة مالية كبيرة تسهم في تطوير الاقتصاد السعودي وتوفير فرص استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين. يرأس ولي العهد مجلس إدارة كل من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. وقد تم التأسيس لكل منهما بضوابط وحوكمة واضحة لا تقل عن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وفي تلك المنظومة للركائز الأساسية لقطاع الاستثمار العام في المملكة، لا تزال الحلقة الضعيفة تتمثل بشكل واضح في جهاز الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي لم يواكب التغيرات والرؤية وبقي على المستوى الإداري والمهني الضعيف نفسه، كما كان عليه قبل تنفيذ رؤية المملكة 2030 ولا يرقى لمستوى أجهزة الاستثمار الرئيسة في المملكة وصناديق التقاعد العالمية. ولا يزال كذلك بعد عملية الدمج مع شركة الرائدة التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد وربما أكثر خطورة مما سبق نظرا لحجم الاستثمار الكبير الذي تضاعف إلى أكثر من تريليون ريال مع شبه انعدام للرقابة والحوكمة. فلا توجد لجنة استثمار مستقلة منبثقة من مجلس الإدارة كما هو معمول به في صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني ولا يوجد رئيس لمجلس إدارة شركة حصانة للاستثمار سواء محافظ المؤسسة كما نص النظام أو شخصية حكومية مستقلة أو ممثل متخصص من مجلس إدارة المؤسسة. أحد مساعدي المحافظ هو الرئيس الحالي لمجلس إدارة شركة حصانة للاستثمار المسؤولة عن إدارة أكثر من تريليون ريال، نحو ضعف حجم صندوق التنمية الوطني وثاني أكبر جهاز استثمار في المملكة بعد صندوق الاستثمارات العامة. كذلك غياب أدنى معايير الشفافية، فلا يوجد موقع لشركة حصانة على شبكة الإنترنت وكأنها صندوق خاص لمجموعة من التنفيذيين. ولذلك، فإنه لا يستغرب انفراد التنفيذيين في شركة حصانة بالقرار الاستثماري وغيره خلال وبعد عملية الدمج بما في ذلك مغادرة أو فعليا تسريح جميع مديري الاستثمار في شركة الرائدة التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد All C-Level مع تثبيت جميع المديرين التنفيذيين في شركة حصانة. هذه لا شك أمثلة واضحة على غياب الرقابة.Oversight

ومن الأهمية أيضا رفع مستوى المصداقية لما تعلنه شركة حصانة عن الأداء، فالإعلانات الأخيرة المتكررة من قبل التنفيذيين في شركة حصانة عن مستوى الأداء تثير الاستغراب مع غياب كامل لمحافظ المؤسسة ورئيس مجلس إدارة شركة حصانة. المعروف لدى المختصين أنه من دون احتساب أداء أصول الأسهم المحلية الساكنة لدى المؤسسة العامة للتأمينات (التي لا تدار من قبل شركة حصانة وتمثل نحو 35 في المائة من محفظة التأمينات) وارتفعت قيمتها بشكل تلقائي نظرا للارتفاعات القوية لسوق الأسهم السعودية، فإن أداء شركة حصانة وحدها ربما ينخفض بشكل كبير عما تم إعلانه من قبل التنفيذيين فيها، ويقل بكثير عن المستوى العام لصناديق التقاعد العالمية .

وضع الاستثمارات الخارجية بالذات في شركة حصانة يكتسب أهمية، خاصة فيما يتعلق بمركز الدولة والمالية العامة. يبلغ مجموع أصول الاستثمارات الخارجية في شركة حصانة ما قيمته أكثر من نصف تريليون ريال. مصدر الدولارات التي تستخدمها المؤسسة العامة للتأمينات للاستثمار خارج المملكة هو البنك المركزي السعودي "ساما". يتم ذلك عن

طريق السحب من احتياطي الدولة من العملة الصعبة لدى "ساما" مقابل الريال وليس شراء الدولار في السوق العالمية كما هو الحال بالنسبة إلى صناديق التقاعد العالمية. صناديق التقاعد العالمية في أمريكا وأوروبا واليابان لا يسمح لها ولا تحتاج إلى السحب من احتياطيات البنك المركزي. عملات تلك الدول متداولة في الأسواق العالمية شراء وبيعا من دون أي سحب من احتياطيات البنك المركزي. السبب في هذه المفارقة أن الريال السعودي ليس عملة دولية متداولة في الأسواق العالمية. مرجعية الريال في التحصيل ثابتة لدى البنك المركزي السعودي "ساما" مدعوما باحتياطي العملة الصعبة. وهذا فرق مهم يتطلب مراجعة وضع الاستثمارات الخارجية للهيئات الحكومية السعودية في إطار ضوابط المالية العامة للدولة. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعد الأهم في هذا الشأن نظرا إلى حجمها الكبير. فيما عدا الصندوق السعودي للتنمية (المساعدات التنموية الخارجية) وصندوق الاستثمارات العامة حيث طبيعة العمل تتطلب الاستثمار بالعملات الأجنبية، يصل حجم الاستثمارات الخارجية لدى التأمينات إلى ما يقارب عشرة أضعاف الاستثمارات الخارجية لدى صناديق التنمية الحكومية مجتمعة.

كان الهدف في السابق من الاستثمارات الخارجية هو تنويع استثمارات الصناديق الحكومية دوليا ولا سيما أن مجال الاستثمار في المملكة كان محدودا، ولتوفر مبالغ ضخمة من الدولارات لدى البنك المركزي السعودي "ساما" نتيجة للارتفاعات المتوالية في إيرادات الدولة من البترول. كانت الاحتياطيات من الدولار لدى "ساما" تفوق الاحتياجات التنموية للمملكة مع عدم وجود صندوق سيادي مستقل لاستثمار تلك الثروة. لذلك كان سحب جزء من احتياطيات الدولار من البنك المركزي لمصلحة تلك الصناديق مقابل الريال أمرا مقبولا في ظل الإطار الحكومي المعمول به في ذلك الوقت. الوضع الحالي يختلف اختلافا جذريا ويتطلب إعادة النظر وتقييم السياسات السابقة في الإطار الجديد لعمل الحكومة ومركز الدولة المالي، خاصة مع إنشاء أول صندوق سيادي سعودي وبرامج رؤية المملكة 2030 التي تنطوي تحتها فرص استثمار محلية هائلة لم تكن موجودة في السابق. وحيث إن جميع التزامات التأمينات بالنسبة إلى المتقاعدين هي بالعملة المحلية وليست بالعملات الأجنبية، فإنه لا يوجد في الوقت الحالي تبرير اقتصادي لاستثمارات خارجية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خاصة مع الضعف الشديد في مستوى الكفاءات القائمة على تلك الاستثمارات .

الأهمية قصوى لتصحيح وضع الاستثمارات الخارجية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وما يثير الملاحظة لدى كثير من المختصين أنه في الوقت الذي تسعى فيه المملكة بمختلف أجهزتها لتسويق فرص الاستثمار الكبيرة في رؤية المملكة 2030، تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاستثمار خارج المملكة بأكثر من نصف تريليون ريال مسحوبة من احتياطيات العملة الأجنبية للدولة. حجم هائل من الاستثمارات خارج المملكة لا يتناسب مع طبيعة عمل التأمينات والتزاماتها المستقبلية، خاصة مع توفر فرص استثمارية محلية هائلة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين. المطلوب أن تكون استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجملها محلية سعودية بالريال تتطابق مع التزاماتها للمتقاعدين بضوابط وحوكمة وكفاءات جديدة تجعلها شريكا لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في دعم الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق عوائد أكبر لمواجهة الالتزامات المستقبلية. يمكن أن يتم ذلك عن طريق إصدار سندات خاصة بعوائد جيدة من وزارة المالية وصندوق الاستثمارات العامة بالريال للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تلك الاستثمارات الخارجية. أي أنه تنتقل إدارة تلك الاستثمارات الخارجية بقيمتها الحالية إلى "ساما" (عن طريق وزارة المالية) وإلى صندوق الاستثمارات العامة - نظرا إلى طبيعة عمل الجهتين. وفي ذلك حفظ للمال العام وتقوية لمركز الدولة المالي.

يرى عدد من المختصين أن أحد الأسباب الرئيسة المهمة للمستوى المتأخر في الرقابة Oversight على جهاز الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ناتج في المقام الأول عن تسمية هذا الجهاز الاستثماري الضخم "شركة"، حيث تمكنت التأمينات وشركة حصانة خاصة بهذه الصفة القانونية المستحدثة منذ نحو عشرة أعوام من تفادي أي رقابة أو محاسبة حكومية حقيقية. التصنيف الائتماني لمؤسسات التقاعد يعتبر تلك المؤسسات جهات حكومية مسؤولة عن المال العام General Government وليست جهات مستقلة عن الحكومة كما كان يعتقد البعض في السابق. مقومات المال العام بالنسبة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مدخرات الموظفين والمتقاعدين وحصة الحكومة (المالية العامة) في أقساط التقاعد. لذلك لا بد من مراجعة جديدة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وأحد الحلول لإصلاح جهاز الاستثمار يبدأ بتعديل المسمى والصفة القانونية من مسمى "شركة حصانة" ليكون "صندوق التأمينات الاستثماري" أو "صندوق التقاعد السعودي Saudi Pension Fund "كغيره من صناديق الاستثمار الحكومية الرئيسة. يكون رئيس هذا الصندوق شخصية حكومية رفيعة المستوى. وينطبق على هذا الصندوق ما ينطبق على الصناديق الحكومية الأخرى في الرقابة والحوكمة. هذه هي المسميات والضوابط المعمول بها دوليا في صناديق التقاعد العالمية. لا شك أن هذا الإصلاح والتطوير سيسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة الالتزامات المستقبلية للمتقاعدين وفي دعم وتقوية

الأمن الوطني الاقتصادي للمملكة على الأمد البعيد. كذلك إبراز استثمارات التقاعد في المملكة بشكل مهني رفيع المستوى وكقوة استثمارية سعودية كبرى مع صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني.

# كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

**المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م**

https://www.aleqt.com/2022/01/12/article_2244281.html

الرياض www.Alriyadh.com

**المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 09 جماد ثاني 1443هـ - 12 يناير 2022م**

https://www.alriyadh.com/1929153